توقعات بوصولها إلى 36 مليار ريال بنهاية 2013

«مؤسسة النقد»: البنوك السعودية تحقق أعلى أرباح تراكمية في تاريخها

ارتفعت الأرباح التراكمية للمصارف التجارية السعودية بنسبة 9.1 في المئة في شهر نوفمبر 2013م مقارنة بنفس الشهر من العام السابق لتصل إلى نحو 34.1 مليار ريال خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام.

وكانت المصارف المحلية قد حققت أعلى مستوى من الأرباح التراكمية عند 34.7 مليار ريال في عام 2006م، ويفصلها عن هذا الرقم فقط 600 مليون ريال ستتمكن من تحقيقها خلال شهر ديسمبر 2013، حيث تجاوز متوسط أرباح شهر ديسمبر 2 مليار ريال خلال الثلاثة أعوام الأخيرة «2010-2012». وبالتالي فمن المرجح أن تصل الأرباح التراكمية للمصارف السعودية نحو 36 مليار ريال خلال عام 2013.

وقد تمكنت المصارف التجارية السعودية في عام 2012م من تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح التراكمية بلغت نحو 33.5 مليار ريال. وهذا مستوى قريب جدا من رقمها التاريخي الذي حققته عام 2006. وساعدها في ذلك انخفاض مخصصات الديون المعدومة بنسبة 12 في المئة في الربع الرابع من عام 2012 مع تراجع مخصصات مجموعة سامبا المالية، وبنك الإنماء، والبلاد، وساب.

وارتفع إجمالي احتياطيات المصارف السعودية بنسبة 17.4 في المئة في نوفمبر 2013م مقارنة بنفس الشهر من العام السابق ليصل إلى نحو 114.8 مليار ريال. وارتفع إجمالي رؤوس أموال المصارف السعودية بنسبة 0.9 في المئة خلال نفس الفترة لتصل إلى نحو 113 مليار ريال.

واستفاد القطاع المصرفي من الأداء المميز الذي حققه الاقتصاد السعودي خلال الثلاثة أعوام الأخيرة، حيث بلغ فائض الميزانية العام للدولة للعام المالي 1432/1433هـ «2011م» نحو 291 مليار ريال، وسجل أعلى مستوى له في تاريخه عند 376 مليار ريال في العام المالي 1433/1434هـ «2012م». وبلغ الفائض 206 مليارات ريال في العام المالي 1434/1435 هـ «2013م». ليصل إجمالي فائض الميزانية العامة للدول إلى نحو 871 مليار ريال خلال الثلاثة أعوام الأخيرة.

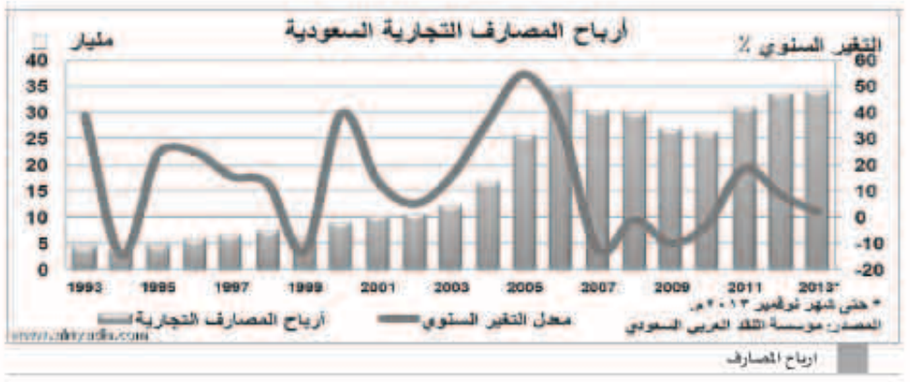

ارباح المصارف

وارتفع إجمالي حساب رأس مال المصارف التجارية السعودية «أرباحا تراكمية، ورأس المال، والاحتياطيات» إلى أعلى مستوى له في تاريخه في شهر نوفمبر 2013م ليصل إلى نحو 261.9 مليار ريال بزيادة نسبتها 8.6 في المئة عما كان عليه في نوفمبر 2012.

وارتفع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف السعودية بنسبة من 1.2 تريليون ريال في نوفمبر 2012 إلى نحو 1.37 في نوفمبر 2013م «لا تشمل فروع المصارف السعودية العاملة في الخارج»، أي بنسبة نمو بلغت 14 في المئة «168.1 مليار ريال». وكانت وكالة ستاندرد آند بورز «SP» العالمية للتصنيف الائتماني قد أعلنت في مايو 2013 عن رفعها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للسعودية من مستقر «Stable» إلى ايجابي «Positive» عند درجة ائتمانية عالية «AA-».

العالم أنتج 32.77 مليار برميل

السعودية تحافظ على المركز الأول عالمياً في إنتاج البترول عام 2013

السعودية في المركز الأول

حافظت المملكة على مكانتها العالمية كأكبر منتج للنفط الخام بالعالم بطاقة إنتاجية تصل الى 12.5 مليون برميل يوميا خلال عام 2013م تستخدمها عند حاجة الاسواق الدولية الى مزيد من النفط الخام، بيد انها توازن إنتاجها الحقيقي بما يتلاءم واحتياجات السوق الطاقوية بالعالم وفق حالة الاقتصاد العالمي ومتطلبات القطاعات الصناعية والتجارية في مختلف بلدان العالم. وقدرت مصادر نفطية عالمية أن العالم انتج أكثر من 32.77 مليار برميل من النفط الخام خلال عام 2013م، بقيمة تقدر بحوالي 3.54 تريليونات دولار «بمعدل أسعار برنت القياسي» وتشير نشرة «اويل ترند» الى ان الانتاج العالم زاد حوالي 266 مليون برميل عام 2013م عن مستويات الانتاج في عام 2012م مرجعة ذلك الى التحسن الاقتصادي الذي شهدته عدد من الدول الصناعية وكذلك بدء إنتاج الولايات المتحدة الامريكية لكميات إضافية من النفط الصخري. وبينت التقديرات الأولية أن دول الاوبك انتجت حوالي 10.37 مليارات برميل خلال عام 2013م تدفعها الأسعار المشجعة للنفط والتي ظلت محافظة على مستوى ما فوق 100 دولار للبرميل لخام برنت القياسي طيلة عام 2013م الذي يلملم أطرافه للرحيل بعد يومين. ويساور بعض الخبراء النفطيين الوجل بأن العالم يستنزف ثرواته النفطية بصورة سريعة ولم يتوسع في مصادر الطاقة المتجددة التي ترفد مصادره النفطية التي تصل احتياطياتها بالعالم الى 1.67 تريليون برميل منها حوالي 49 في المئة في منطقة الشرق الأوسط. مؤكدين على أهمية الترشيد في الاستهلاك عبر رفع كفاءة الطاقة والتفكير جديا في مصلحة الأجيال القادمة لدعم استمرار مسيرة التنمية والتقدم الصناعي وتطور التقنية بما يحقق العيش الكريم لشعوب العالم.

عدم تصديق الإشاعات خلال الجلسات

مستثمرات سوق الأسهم السعودي: الكلمة العليا لـ «المعارف الشخصية»

تعددت المصادر التي يعتمد من خلالها المستثمرون والمستثمرات في سوق الاسهم على اتخاذ قراراتهم في بيع وشراء الأسهم. لكن رغم هذا التعدد الذي يشكل الصحف والمواقع الاليكترونية المتخصصة فإن الشائعات والتوصيات تلعب دورا مهما في اتخاذ القرار.

بداية تقول المستثمرة مريم فهد اتخذ قرار الشراء والبيع حسب البيانات المالية للشركات واستقي هذه البيانات وغيرها من المعلومات من الصحف والانترنت والشركات نفسها كما انني آخذ بالشائعات لأنها قد تفيد في ارتفاع قيمة السهم عندما أبيعه وبحكم تجربة زوجي كونه متقاعدا ويتواجد عادة في احدى صالات البنوك التي يتواجد فيها عدد من المستثمرين، وتضيف الحمد لله إن وجود اجهزة الاتصال السريعة جعلتنا على اتصال مستمر، وتستطرد قائلة ان للشائعات آثارا سلبية خاصة لمن يشتري الاسهم باسعار مرتفعة موضحة انها تطلع على ميزانيات الشركات ونتائجها لما ذلك من اهمية لدى اتخاذ قرار البيع والشراء.

وفي هذا السياق تقول هيا عبد اللطيف:«.. في بداية الارتفاع نشتري الاسهم ولدى هبوط قيمتها نتمهل في الشراء واعمل على تحكيم عقلي وأفكر في الاسهم وهل مصلحتي ان اشتريها ؟ فإذا وجدت ان لي مصلحة بسرعة أشتري كما انني استشير أحد المستثمرين من رجال الاسرة وهو على علاقة ممتازة بسوق الاسهم »، وتشير هيا انها قليلا ما تتخذ قرارها بناء على معلومات اكيدة بعد الاطلاع على السوق من خلال متابعة الصحف والمواقع التي تهتم بالأسهم المختلفة وتتابع الشركات ونتائجها في حال تم عرض نتائج الشركات.

اما المستثمرة سهام عبد الرحمن فتقول:«اتخذ قرار الشراء او البيع حسب صعود او هبوط الاسهم فإذا انخفضت الاسهم اشتري وإذا ارتفعت ابيع»، وعن اعتمادها على مصادر مطلعة لدى قيامها بعمليات البيع والشراء تجيب من خلال الاطلاع على الصحف وعندما تقرأ عن ربح وزيادة في راس المال تتوقع ارتفاع السهم الا انه يهبط، وتؤكد انها لا تأخذ بالشائعات التي يروج لها البعض في السوق اطلاقا من كونها لا تؤمن بها لأنها قد تسبب خسائر لها موضحة انها تعتمد على ما تنشره الصحف من بيانات وعليه تقرر البيع او الشراء.

وتتفق المستثمرة العنود عوض حول كيفية اتخاذها قرار البيع والشراء موضحه انها تجتمع مع بعض معارفها من المستثمرات ويشكلن بذلك محفظة ويتشاورن مع بعضهن ويتخذن بعدها قرارا بالبيع او الشراء، وتضيف العنود لا ندفع للعشوائية في اتخاذ القرار لأننا في هذه الحالة سنتعرض للخسائر. وعن الشائعات تقول لا اعتمد بل اضرب بها عرض الحائط حيث يقف خلفها بعض المخربين الذين يريدون الاضرار بالسوق.

المستثمرة فوزية دغيم تقول إنها تتخذ قرارها بالشراء او البيع بعد اطلاعها على احوال السوق والتحليلات الاقتصادية في القنوات والصحف وتقول: «انها تداوم على قراءة الصحافة اليومية خصوصا الملاحق الاقتصادية قبل دخول السوق لمتابعة ما يحدث من عمليات شراء وبيع»، وتفيد بان الشائعات تلعب دورا في السوق وفي اكثر الاحيان بشكل ايجابي فعندما يقال ان السهم سيصعد فان الطلب يكثر عليه وبالتالي يمكنك بيع اسهمك بسعر عال، ولا يختلف رأي فوزية عن غيرها من المستثمرات في كيفية اتخاذها لقرار البيع او الشراء الذي يعتمد على اساس العرض والطلب إضافة الى الاخبار الايجابية للشركات من ناحية المشاريع وقوة السهم.

مصادر معلومات

من جهتها تقول المستثمرة نجيبة العيد الوهاب:«.. ان التريث اهم شيء في عملية الشراء والبيع واختيار الوقت المناسب لهذه العملية بحيث لا اتعرض للخسارة وفي الوقت نفسه انتبه لعنصر المفاجأة في ارتفاع السهم او هبوطه»، وتنبه الى اهمية دراسات اداء الشركات وأسهمها لاتقاء ما حدث قبل سنوات من كارثة اكلت الاخضر واليابس واضاعت مليارات الريالات في السوق.

المستثمرة أميرة يونس:«..لا توجد لدي خبرة كافية في مجال الاسهم لكنني اراقب معارفي من المستثمرات ولا أتردد عن السؤال والاستفسار عن قراراتهم التي يتخذونها واتخذ قراري بناء على ذلك كما انني اتعلم من المستثمرين كيفية اتخاذ القرار في البيع والشراء»، وتضيف أميرة اطلع يوما على الانترنت واحوال الشركات وكيف يتوقع ان يسير السوق خلال الايام المقبلة اما عن الشائعات فترى انها تؤثر بشكل كبير في قرار أي مستثمر ولذا يجب الالمام بها جيدا قبل اتخاذ اي قرار، اما المستثمرة فاطمه صالح فتقول:«..اتخذ قراري بناء على الطلب فاذا كان متجها للزيادة اشتري الاسهم وفي اخر اليوم ابيعها ولو ارتفعت قيمتها قليلا وانا أعتمد على مصادر معلومات ظي زميلة تعمل في احد المصارف وتخصصها اقتصاد وانا اثق جيدا في معلوماتها واطلع من خلالها على احوال الاسهم وكذلك الاوضاع المالية».

متعاملات في احدى صالات البنوك

على ذمة تقرير اقتصادي

دول الخليج توجه بورصة استثماراتها الخارجية نحو آسيا

نشاط متوقع للدول الخليجية في استثمارات البنى التحتية

يؤكد تقرير اقتصادي متخصص أن دول مجلس التعاون الخليجي ستكون أكبر مستثمر في مشاريع البنى التحتية والطاقة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول العام 2030 م.

وقدر تقرير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية هذه الاستثمارات بأكثر من 4 تريليونات دولار، و3 تريليونات دولار في قطاع الإنشاءات والتعمير وتريليون دولار في الطاقة، وأن حصة النمو الاقتصادي في دول المجلس الست ستبلغ نصف مجموع النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة وستكون منطقة آسيا أكبر وجهة استثمار خارجي لدول الخليج، كما من المنتظر أن تزيد نسبة الاستثمار المحلي الخليجي بزيادة عدد المشاريع التنموية الداخلية.

وتوقع التقرير أن يرتفع نصيب دول مجلس التعاون الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الى ما يقرب من 50 في المئة بحلول عام 2015 اي ما يعادل 1.8 تريليون دولار حجم النشاط الاقتصادي للدول الخليجية بعد عامين فقط، حيث تبلغ حصة دول مجلس التعاون الخليجي في مجمل النشاط الاقتصادي حاليا في منطقة الشرق الأوسط نحو 60 في المئة أي ما يعادل 1.6 تريليون دولار، ومن المرجح أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي سنويا بنسبة 4 في المئة خلال عام 2030م. في المدى القريب ومن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي نموا بنسبة 4.3 في المئة في 2014 و4.5 في المئة في عام 2015.

203 مليارات ريال تحويلات العاملين في السعودية

«وكالات»: كشف رصد لوحدة التقارير الاقتصادية حول التحويلات الشخصية للخارج للسعوديين وغير السعوديين، أن قيمتها بلغت منذ بداية العام حتى نهاية شهر نوفمبر من العام الحالي، 202.9 مليار ريال، بنسبة ارتفاع قدرها 14 في المئة .

وجاء النمو في التحويلات الشخصية بسبب ارتفاع حوالات غير السعوديين، حيث بلغت نسبة ارتفاعها 17 في المئة بما يعادل 19.4 مليار ريال، وشكلت نحو 75 في المئة من نمو إجمالي التحويلات الشخصية للسعوديين وغير السعوديين، وبلغت قيمة تحويلات غير السعوديين منذ بداية العام حتى نوفمبر 133.3 مليار ريال، مقارنة بـ 113.9 مليار ريال للفترة نفسها من العام الماضي 2012. وبالنسبة إلى تحويلات السعوديين، فقد نمت بنسبة 10 في المئة ، بما يعادل 6.3 مليار ريال، وبلغت قيمتها منذ بداية العام حتى نوفمبر 69.6 مليار ريال، مقارنة بـ 63.3 مليارات ريال للفترة نفسها من العام الماضي.

وتأتي التحويلات الشخصية ضمن مبيعات المصارف من النقد الأجنبي التي تتفرع إلى نحو 15 بندا، مثل تمويل الواردات، واستيراد السلع، والتحويلات الشخصية، والسفر للخارج، إضافة إلى استثمارات بالخارج، ومبيعات لجهات حكومية ولمؤسسة النقد والوزارات والبلديات، ومبيعات لمصارف داخلية وخارجية، والصيرفة.

وبلغت قيمة مبيعات المصارف من النقد الأجنبي منذ بداية العام حتى نهاية شهر نوفمبر أكثر من 2.7 تريليون ريال، بتراجع نسبته 6 في المئة ، ما يعادل 161 مليار ريال، حيث كانت تبلغ قيمتها خلال الفترة نفسها من العام الماضي نحو 2.9 تريليون ريال.

وكان أكثر بند استحواذاً من بنود مبيعات المصارف من النقد الأجنبي، من إجمالي المبيعات منذ بداية العام حتى نهاية نوفمبر من العام الجاري، بند مبيعات مصارف خارج المملكة، حيث بلغت قيمتها 1.3 تريليون ريال، شكلت نحو نصف إجمالي المبيعات للمصارف من النقد الأجنبي، مقارنة بـ 1.5 تريليون ريال للفترة نفسها من العام الماضي.

وبالمقابل، بلغت قيمة مبيعات المصارف داخل المملكة منذ بداية العام، 557.2 مليار ريال، مقارنة بـ 496.6 مليار ريال.

وبلغت قيمة مبيعات الوزارات أو البلديات من النقد الأجنبي منذ بداية العام حتى نوفمبر 46 مليون ريال، مقارنة بلا شيء للفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفعت مبيعات الصيرفة بنسبة 71 في المئة، لتصل قيمتها منذ بداية العام الحالي، حتى نهاية شهر نوفمبر سبعة مليارات ريال، مقارنة بـ 4.1 مليارات ريال للفترة نفسها من العام الماضي.

15 في المئة إشغال السياحة المحلية في بعض الفنادق

4 ملايين سائح خليجي يزورون الإمارات خلال 2013

يرتفع عدد السياح ونزلاء المنشآت الفندقية بالدولة من الخليجيين إلى 4 ملايين سائح بنهاية العام الحالي، ووصلت نسبة إشغال السياحة الداخلية والخليجية إلى 55 في المئة في عدد من الفنادق، بحسب مسؤولين ومديري منشآت فندقية.

وتوقع هؤلاء بأن يصل عدد السياح ونزلاء الفنادق إلى أكثر من 11.5 مليون نزيل، تشكل السياحة الداخلية 12 في المئة – 15 في المئة منهم.

وأفادت تقارير مؤسسات دولية، بينها «أس تي آر جلوبال» للدراسات السياحية، بأن السياحة القادمة من دول الخليج والمحيط الإقليمي إلى الإمارات تلعب الدور الرئيسي في تعزيز إيرادات الفنادق، والمطاعم في مختلف أنحاء الإمارات، خصوصاً في الموسم الشتوي الممتد إلى نهاية أبريل المقبل.

واتفق العديد من مسؤولي الفنادق على أن الإمارات تشهد إقبالاً سياحياً عالياً من مختلف أنحاء العالم، مع توقعات بأن تتسع حالة الزخم في نزلاء الفنادق مع انطلاق فعاليات مهرجان دبي للتسوق مطلع يناير المقبل التي تمتد لنحو 32 يوما، وسط توقعات بأن تصل معدلات الإشغال إلى 100 في المئة في مختلف فئات الفنادق.

وقال حسين هاشم، المدير العام لفندقي البستان روتانا والمروج روتانا في دبي إن نسبة الحجوزات تشهد نمواً في هذه المرحلة من داخل الدولة وخارجها ومن دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعة بالعروض، التي تناسب مختلف الشرائح والجنسيات، موضحا أن نسبة الحجوزات في فندقي البستان روتانا والمروج روتانا كاملة لهذه الفترة وتشكل حجوزات السياحة الخليجية والداخلية ما نسبته 50 في المئة من الحجوزات كاملة.

وأشار إلى أن تعدد وتنوع الخيارات التي تتيحها دبي وانخفاض درجات حرارة الجو أسهمت بشكل كبير في جذب الكثير من السياح لزيارة دبي، خصوصاً خلال الأعياد والعطل المدرسية والعطل الرسمية، متوقعا أن يستمر هذا النشاط الملحوظ في قطاع الضيافة خلال فصل الشتاء بدبي، في الوقت الذي أصبحت فيه الإمارات بشكل عام ودبي بشكل خاص وجهة سياحية مهمة عالمياً.

بدوره قال محمد عوض الله الرئيس التنفيذي، لفنادق «تايم» إن الأرقام تشير إلى أن الإمارات استقبلت أكثر من 4 ملايين زائر هذا العام من العائلات الخليجية، وهو ما يعكس حجم هذه السياحة، في الوقت الذي نجحت فيه الدولة لأن تصبح وجهة سياحية متنوعة، مع الاهتمام بالسياحة الخليجية مع وضع السياحة الداخلية على قائمة اهتمامات القطاع. وأضاف أن عوامل الطقس ومفهوم العطلات الصيفية المرتبطة لدى العائلات بالسفر لدول خارج المنطقة من أهم العوامل التي قادت نمو السياحة الخليجية والداخلية، علاوة على التخطيط السليم ودعم قيادة الإمارات والقطاع الخاص، ما ساهم في استقطاب سياح من دول المنطقة. ولفت عوض الله إلى أن نتائج قطاع الضيافة لدى مجموعة فنادق «تايم» تشير إلى نمو ملموس في عدد السياح من دول الخليج، مستفيدة من التطور الملحوظ في وسائل الرفاهية والتسهيلات العصرية والمشروعات السياحية مع توفر كافة وسائل الراحة، إذ تمتلك الدولة العديد من أوجه الترفيه والتسلية، التي تتيح للنزلاء قضاء أوقات ممتعة مع عائلاتهم وأصدقائهم ضمن حلول تناسب جميع الفئات.

وأضاف إن الدولة وبفضل الأنشطة الترفيهية المتعددة أصبحت وجهة صيفية وشتوية سياحية رئيسية، وهو ما أعطى زخما كبيرا للزوار سواء من داخل الإمارات أو العائلات الخليجية هذا العام، مع ملاحظة أن تركيبة الفعاليات والأنشطة السياحية تغيرت من حيث المدة والمكونات على مدى السنوات القليلة الماضية.

برج خليفة في دبي يستقطب ملايين الزوار سنويا